

الاقتصاد

[60] الامزجة على اختلاف أقوالهم. لان جميع ذلك يرجع إلى المحل دون الجملة. وهذه الصفة تستند إلى معنى، لأنها تتجدد مع جواز أن لا تتجدد مع تساوي الاحوال والشروط، وبهذه الطريقة أثبتنا المعاني، فيجب من ذلك أن يكون الواحد منا قادرا بقدرة وهذه القدرة تتعلق بالشئ وبمثله وبخلافه وبضده، بدلالة أن الواحد منا متى كان قادرا صح أن يتصرف في جميع ذلك. ألا ترى أن من قدر على أن يتحرك يمنه قدر أن يتحرك يسره، والحركة في الجهتين متضادين، وكذلك من قدر على الحركة قدر على الاعتماد والصوت والتأليف وهذه الاشياء مختلفة، وكذلك من قدر على الاعتقادات قدر على سائر أجناسها وقدر على الارادة والكراهة وهذه الاشياء مختلفة ومتضادة. فدل ذلك على أن القدرة تتعلق بالشئ وبمثله وبخلافه وبضده إذا كان له ضد. وأيضا لو لم تتعلق القدرة بالشئ وبضده وبخلافه لم يقع الفعل بحسب دواعيه وأحواله، بل كان يجب أن يقع بحسب ما يوجد فيه من القدرة، فكان لا يمتنع أن من يدعوه الداعي إلى القيام يقع منه القعود ومن دعاه الداعي إلى الحركة وقع منه الاعتماد، والمعلوم خلاف ذلك. والقدرة ليست موجبة للفعل بل يختار الفاعل بها الفعل، بدلالة أن مقدور القدرة تابع لدواعيه واختياره، فلو كانت موجبة لبطل ذلك. والقدرة قبل الفعل دون أن تكون مصاحبة له، بدلالة أن القدرة يحتاج إليها ليخرج بها الفعل من العدم إلى الوجود، فلو وجد مقدورها لاستغنى عنها. وأيضا فالفعل في حال البقاء يستغني عن القدرة بلا شك، ولا علة لذلك الا وجوده، فينبغي أن يستغني عنها في أول حال وجوده أيضا. وأيضا فقد دللنا على أن القدرة قدرة على الضدين وذلك محال، فإذا ثبت
